Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **حقوق إنسان، انتهاكات لحقوق الإنسان، عدالة انتقالية، مناصرة في أوقات النزاع**

البلد: **سوريا**

حملة مراكز الحقوق السورية لتحقيق المساءلة والعدالة

| راما نجمة |

استمرّ العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية في سوريا لمدّة ٤٨ عاماً، ومن تبعاته تغييب الدستور وإضعاف القضاء العادي واستقلاله لصالح القوانين والمحاكم الاستثنائية. في العام ٢٠١١، أوقف العمل بحالة الطوارئ، لكن ممارسات السلطة تجاه المحتجّين والمعارضين كرّست القاعدة العامّة لسياسات السلطة السورية في هذه القضية، وهي سياسات شبه مُمنهجة حتّى لو لم تكن مكتوبة، سواء في مجالها التنفيذي مثل محكمة الإرهاب (محكمة أمن الدولة سابقاً) أو التأويلي مثل سياسة الإفلات من العقاب.

خلال ٩٠ شهراً، حصد الصراع أرواح نحو ٣٦٠ ألف شخص (المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٠١٨)،[١] "ولم تتخذ السلطات السورية أو أي من أطراف النزاع أي خطوة لضمان المحاسبة الحقيقية في الداخل أو في الخارج، ما أسهم في وقوع مزيد من الفظائع (هيومن رايتس وتش،٢٠١٧،ص٧)». إلى ذلك، تعدّ حدود تطبيق القانون الدولي ضيّقة في الحالة السورية، لأن الجمهورية السورية ليست دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن أنّ روسيا والصين تمنعان تقديم أي إحالة قانونية إلى محكمة لاهاي.[٢] في أواخر العام ٢٠١٦، شكّلت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة آلية لتحليل وجمع أدلة حول الجرائم الخطيرة المُرتكبة في سوريا لاستخدامها في الإجراءات القضائية في المستقبل.[٣] إلّا أن الآلية ليست مسؤولة عن تحقيق أي مساءلة.

في ظل تعطّل مسارات العدالة الأخرى، بدأت المنظّمات المدنية السورية بالتعاون مع المدّعين العامّين في عدّة دول أوروبية، بالسعي إلى محاكمة المسؤولين الذين ارتكبوا جرائم حرب في سوريا. ومنحت هذه الجهود عدالة جزئية للضحايا الذين ليست لديهم أبواباً أخرى يطرقونها. وتشكّل هذه الدعاوى جزءاً ضمن سياق عمل أوسع وأكثر تعقيداً للمنظّمات، لتوثيق وجمع الأدلّة وحمايتها وتصنيفها لاستخدامها في أي سياسات مُرتقبة لتحقيق العدالة.

الجدول الزمني

حتّى عامين سابقين، أدانت معظم الملاحقات القضائية في أوروبا بعض الجناة السوريين برتب منخفضة ممن لجاؤوا إلى دولها،[٤] أو أشخاص انضمّوا إلى جماعة متمرّدة مصنّفة في قوائم الإرهاب،[٥] في حين لم يُنظر، أو حتّى يُقبل، بالكثير من القضايا المرفوعة ضدّ مسؤولين سوريين.[٦]

بدأ "المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية" بتحضير مذكّرات الشكاوى بالتعاون مع "المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير"، وتطوّر التعاون ليشمل "رابطة قيصر" التي تمثّل مئات الضحايا، مع مجموعة توثيقيّة للأدلّة القانونية و"مركز توثيق الانتهاكات" في سوريا الذي يدير شبكة ناشطين داخل البلاد. ومع نهاية العام ٢٠١٨ امتدّ التعاون ليشمل "الرابطة السورية لحقوق الإنسان والمساءلة" و"الشبكة السورية القانونية".

١ يغطي التقرير حتى ١٣ أيلول ٢٠١٨ انظر: https://bit.ly/٢DbfCvk. تتفاوت الأرقام غير أن هيومن رايتس والبنك الدولي يوافقان هذه التقديرات أيضًا.
انظر: https://bit.ly/٢BF٤ooF

٢ في آب ٢٠١٣، هرّب منشق عسكري مُلقب بـ«قيصر» ٥٣٢٧٥ صورة من سوريا، تُظهر الكثير منها جثث المحتجزين القتلى في مراكز الاحتجاز. قدمت فرنسا مشروع قرار لمجلس الأمن كان من شأنه منح المحكمة الجنائية الدولية ولاية على الجرائم المرتكبة في سوريا منذ ٢٠١١. لكن في أيار ٢٠١٤، اعترضت روسيا والصين بموجب حق الفيتو على القرار، فمنعتا تدخل المحكمة.

٣ أسّس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة التحقيق في آب ٢٠١١ ووكّلها بالتحقيق في انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي في سوريا وبعد تصويت تاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ٢٠١٦ ، تأسّست الآلية الدولية المستقلة والمحايدة بهدف جمع الأدلّة التي قد تستخدم في محاكمات مستقبلية وتحليلها وحفظها، وهي آلية غير مسبوقة في الأمم المتحدة.

٤ أدانت محكمة في ستوكهولم عام ٢٠١٥، عنصر في الجيش السوري بالتعذيب كجريمة حرب، وقضت بحبسه ٥ سنوات، ثم زادت العقوبة إلى الحبس ٨ سنوات بعد إعادة المحاكمة.

٥ قبل ٢٠١٧ وصلت سبع قضايا إلى محاكم في ألمانيا والسويد، ستّة منها، تطال عناصر منخفضي الرتبة في داعش وهيئة تحرير الشام وغيرها.

٦ على سبيل المثال، في شباط ٢٠١٧، قدمت سيدة إسبانية من أصل سوري شكوى جنائية في إسبانيا ضد تسعة مسؤولين سوريين اتهمتهم بقتل أخيها بعد تعذيبه، وقد رفضت المحكمة الشكوى بعد قبولها.

منذ آذار/مارس ٢٠١٧، أعدّ "المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان"، بالتعاون مع هذه الجماعات المدنية، شكاوى جنائية في ألمانيا ضدّ مسؤولين سوريين رفيعي المستوى.[٧] انتقلت الحملة إلى النمسا[٨] والسويد[٩] وفرنسا[١٠] كما رُفِعَت دعاوى متفرّقة أمام الجهات القضائية في النروج وسويسرا وفنلندا وهولندا. وفي المحصّلة، قُبلت ١٣ قضية، وصدرت أولى مذكّرات الاعتقال في حزيران/يونيو ٢٠١٨،[١١] وكانت جزءاً من حملة لجمع ١٠٠ ملف قضائي أمام المحاكم الأوروبية مستفيدة ممّا يُعرف بمبدأ الولاية القضائية العالمية.[١٢]

في نهاية العام ٢٠١٧ بدأت الحملة بإجراء اجتماعات وحملات مناصرة مع منظّمة "العفو الدولية" ومؤسّسة "هاينريش بول" و"الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان" والأمم المتّحدة، وأطلقت عملية محاسبة حقيقية تتسم بالنزاهة والشفافية، وتمكّن الضحايا أو من يمثلهم قانونيًا بالوصول إلى العدالة والسعي لمحاسبة الجناة.[١٣]

العوامل المؤثّرة

مع استمرار تكريس سياسة الإفلات من العقاب وترسيخها، تواجه حركة حقوق الإنسان أسئلة مُلحّة حول دورها وكيفية الحفاظ على ثقة الضحايا بآليّات عملها وما ترفعه من شعارات (الفقيه، ٢٠١٨). وتجد المنظّمات صعوبة في دفع الضحايا إلى رفع الشكاوى، إمّا بسبب خشيتهم على أحبّائهم في سوريا أو لإحساسهم بأن المجتمع الدولي تخلّى عنهم أو لنقص الوعي إزاء القوانين المطبّقة.

يتعلّق التحدي الثاني بما يُعرف «بالحقائق القضائية»، إذ يقتصر تمثيل الضحايا والجناة على الأدلّة المقبولة في محكمة ما، و«معايير الإثبات»[١٤] لتحميل المسؤولية الجنائية لأشخاص معيّنين على جرائم مُحدّدة (أبو الدهب، ٢٠١٨، ص.٨). كانت المعلومات التي جمعتها المنظّمات السورية مفيدة في مرحلة التحقيق «لكنها لم تستوف الاشتراطات الوطنية للأدلة المقبولة في المداولات الجنائية» (هيومن رايتس ووتش،٢٠١٧). يضاف إلى ذلك، مراعاة السرّية المتصلة بالتحقيقات الجنائية وخطر الغرق تحت فيض من المعلومات وتقديم وعود معقولة حول النتائج المتوقّعة ومتى تتحقّق (لاتايمر، ٢٠١٥، ص. ٢٦).

وفي مقابل مجتمع الضحايا الضعيف والمُشتّت، على هذه المنظّمات أن تتركّز ضمن سلسلة من اللاعبين الأقوياء. بداية، لا يمكن تأطير عملها من حيث علاقتها بالهياكل الحكومية الضعيفة والمُسيّسة، خصوصاً أن "القضاء السوري تابع للسلطة، وغير نزيه في الأصل، ولا تتوافر فيه أدنى شروط الكفاءة أو الخبرة أو الأهلية للنظر في الجرائم الخطرة، فضلًا عن انتفاء أي إرادة للمحاسبة" (هيومن رايتس ووتش،٢٠١٦، ص٣).

وكان ردّ السلطات السورية على موضوع توسيع نطاق الولاية القضائية العالمية بأنها «تستهدف الانتقاص من سيادة الدول ومن دور مؤسّساتها القانونية والقضائية الوطنية ومكانتها"[١٥]. تقوّض هذه

الاتهامات صدقية السعي إلى تحقيق المساءلة، ويمكن توظيفها في الصراع السوري لدرجة كبيرة نتيجة الانقسام المجتمعي. وفعلاً أشاح كثير من القوى المدنية والمجتمعية وجهه عن فظاعات مرتكبة من أحد الأطراف، فقط لأن المنظّمة التي أعلنت عنها مُتّهمة بعلاقة "مع الخارج» أو محسوبة على أحد أطراف النزاع.

ترى هذه المنظّمات أنه عملها يؤطّر ضمن قنوات تسيطر عليها المنظمات الدولية سواء بآليات معقّدة أو قنوات تمويل شبه إجبارية، وما يتبع ذلك من محاولات التحكّم بجدول الأعمال والتأثير على عمليات صنع القرار. لطالما عملت منظّمات حقوق الإنسان مع الجهات الفاعلة الدولية، لكن تخلّل هذه العلاقة فترات من التعاون والتعارض الشديدَين وأحياناً من مزيج من الاثنين (أبو الدهب، ٢٠١٨، ص.٥). خلال السنوات السابقة، كان عمل منظّمات حقوق الإنسان المحلّية مصدر المعلومات الأساسي للهيئات الدولية العاملة في قضايا المساءلة،[١٦] ويمكن بسهولة ملاحظة التوتّرات بينهما. زدعت المنظّمات في أكثر من مناسبة الأمم المتّحدة للعمل مع المجتمع المدني السوري بصفته "شريكاً في تحقيق العدالة" بدلاً من اعتباره "مجرّد مصدر للمعلومات».[١٧]

برز توتّر آخر عندما شعر الناشطون السوريون أن الانشغال الدولي بكيفيّة تفعيل محادثات السلام وقضايا إعادة الإعمار، سيؤدّي إلى تهميش العدالة أو تحويلها لورقة يمكن التفاوض عليها. ومثال على ذلك، فشلت الأمم المتّحدة بتأمين التمويل "للآلية الدولية المحايدة والمستقلّة" ما دفع منظّمات حقوقية محليّة ودولية إلى إطلاق حملة تمويل جماعي لتأمين موازنة البدء بهذه التحقيقات.[١٨]

يمكن الإشارة إلى تأثير هياكل العمل خارج الجغرافية السورية، أي «منظّمات حقوق الإنسان السورية التي تعمل في أوروبا وأميركا»، على الهياكل المحلّية ضعيفة الموارد و"غير المحترفة". وفيما طوّرت المنظّمات الخارجية عملها إلى حدّ كبير واعتمدت معايير عالمية في التوثيق، لاتزال المنظّمات الصغيرة في الداخل تعمل تحت وزر صعوبات جمّة، ليس أقلها ضعف التمويل والتنظيم الإداري وصولاً إلى ظروف العنف والاقتتال اليومي الذي يُؤثر على المتطوّعين والاستمرارية. وعلى الرغم من أن المنظّمات المحلّية تُعتبر مصدراً رئيسياً للمعلومات، إلّا أنها الحلقة الأضعف في هذه السلسلة. ويرى ناشطون أن النظرة إلى مستوى احترافيتها، إلى جانب حاجز اللغة، تشكّل أساساً لتقليل احتمالات تلقّيها التمويل والتدريب.

---

[٧] تم رفع ٨ قضايا في ألمانيا بناء على نظام الولاية القضائية العالمية خلال ٢٠١٧. ١٢٢، ٢، كما تم إجراء ٢٧ عملية تحقيق في المحاكم الألمانية، وتم رفع قضيتين ضد مواطنين ألمان بتهم تتعلق بارتكاب انتهاكات في سوريا.

[٨] قبل القضاء في النمسا دعاوى جنائية رفعها ١٦ سوري إلى النيابة العامة في فيينا في أيار ٢٠١٨، وشملت ٢٤ مسؤولًا حكوميًا.

[٩] تم رفع ٣ قضايا ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٧ ضد مواطنين سوريين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا، وإجراء ١٣ تحقيقًا في المحاكم السويدية.

[١٠] تم رفع ٦ قضايا في فرنسا بناء على نظام الولاية القضائية العالمية خلال ٢٠١٧. ١٢٢، ٢،

[١١] في ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٨، أصدر المدعي العام الاتحادي في ألمانيا مذكرة توقيف دولية ضد جميل حسن، رئيس المخابرات الجوية السورية. في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم استهداف حسن مرة أخرى بموجب أمر اعتقال من فرنسا إلى جانب علي مملوك، رئيس جهاز الأمن القومي، وعبد السلام محمود، رئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري. واشتملت مذكرات التهم الموجهة ضدهم الاتهام بالتواطؤ في التعذيب والإخفاء القسري وجرائم ضد الإنسانية.

[١٢] تمنح الولاية القضائية العالمية الحق للمدّعين العامين توجيه الاتهام إلى الأفراد الموجودين في بلدانهم بتهمة ارتكاب جرائم تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة في دول أخرى. عدد قليل من البلدان، مثل ألمانيا والسويد والنرويج، لديها ولاية قضائية "صرفة»، أي أنها تستطيع ملاحقة المسؤولين عن جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية حتى إذا كانوا ارتكبوها في أماكن أخرى، وحتى إن لم يكن المتهم أو الضحايا من مواطني الدولة.

[١٣] أنظر البيان المشترك لمنظمات حقوق الإنسان.https://bit.ly/qMkobB٢

[١٤] معايير الاثبات هي مبادئ متفق عليها قانونيا تمنح الأدلة درجة كافية من القيمة الإثباتية لمعرفة مدى قيمتها وحجيتها وعدم إمكانية نفيها، وكمثال على ذلك فإن شريط فيديو لمتهم سوري يقوم به بتشويه جثة لم يكن دليل كاف لاتهامه بالقتل لأن المدع العام لا يستطيع عبر أدلة معيارية إثبات من قام بالقتل.

[١٥] بيان البعثة الدائمة لسوريا لدى الأمم المتحدة خلال مناقشة «نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمي وتطبيقه. https://bit.ly/٢FCm.NK

[١٦] في نيسان ٢٠١٧ أبرمت ٢٨ منظمة من المجتمع المدني السوري بروتوكول تعاون مع الآلية الدولية لمساعدتها في عملها، بما في ذلك تبادل البيانات، وحماية الضحايا والشهود.

[١٧] أنظر مذكرة المنظمات السورية العاملة في مجالات توثيق الانتهاكات والمساءلة والعدالة الانتقالية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص آلية الأمم المتحدة الجديدة للتحقيق والملاحقة القضائية: https://bit.ly/٢ANBMIT

[١٨] أنظر: حملة منظمات حقوق الإنسان الدولية والسورية اليوم حملة "جمع التبرعات من أجل العدالة" في حزيران ٢٠١٧: http://www.crowd٤justice.org/en/

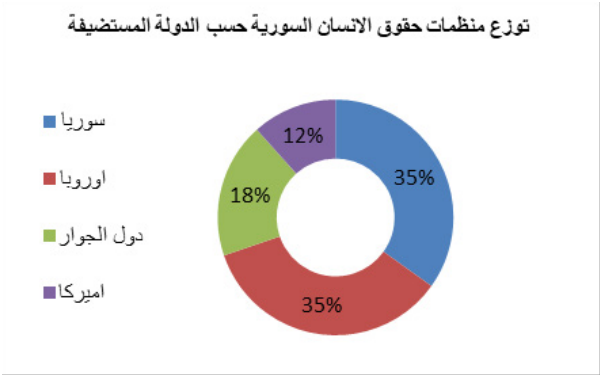

الأدوار والأدوات وأشكال العمل

عند بدء الصراع، كان لدى المنظّمات السورية خبرة ضئيلة، واقتصر عملها على نشر البيانات الخاصّة بانتهاكات حقوق الإنسان، والقيام ببعض الحملات على الانترنت، وتطوّر عملها للتواصل مع الناجين وتقديم الدعم النفسي والطبّي للضحايا، ومن ثمّ أصبحت مرجعية أساسية في تقديم السياق السوري. وتعمل اليوم على توثيق الانتهاكات بعد وقت قصير من حدوثها، وجمع الأدلة ذات البعد القانوني وعيّنات الحمض النووي (D.N.A.)، وإجراء فحوصات الطبّ الشرعي ضمن المعايير الدولية، وأرشفة الوثائق لاستخدامها في المحاكمات ولجان تقصّي الحقائق المُحتملة، وتحليل البيانات باستخدام خبرات قانونية، وتقديم مذكّرات قانونية ومساعدات بحثية إلى المحاكم، ووضع خريطة لأنماط الانتهاكات. ويوضح الشكل المرفق المجالات الرئيسية لعملها وفقاً لمسح أعدته الباحثة حول ٤٣ منظّمة تعمل في مجال حقوق الإنسان:

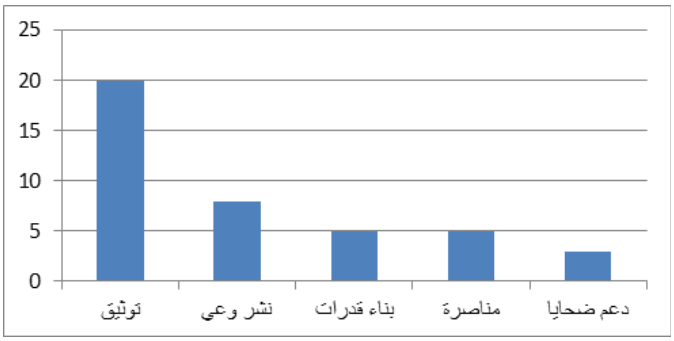

مثلاً، يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بجمع كلّ أنواع البيانات بمعزل عن إنتماء الضحايا أو الجناة، وتستند منهجية التصنيف على المعايير الدولية، وتقول "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" إنها تملك قاعدة البيانات تتجاوز الـ ١ تيرابايت، فيما يعتمد مركز توثيق الانتهاكات على شبكة ناشطين مدرّبة على جمع الأدلّة والبيانات وفق معايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف الأربع. أيضاً لدى "المعهد السوري للعدالة" برنامج خاصّ لتوثيق الإنتهاكات القائمة على الجنس، وهو يضمّ خبراء استشاريين في الطبّ الشرعي والأدلّة الجنائية. وتخصّصت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في سرد قصص وشهادات الناجين، فيما يوفر "المركز السوري للإحصاء والبحوث" نتائج مسوحاته بطريقة الرسوم التوضيحية والمنحنيات الديكارتية. كذلك، ترصد منظّمة الكواكبي لحقوق الإنسان تطبيق العدالة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ويقوم تجمّع المحامين السوريين بتوثيق السجّلات العقارية للنازحين والمهجّرين. أمّا البرنامج السوري للتطوير القانوني، فيقوم بتدريب المنظّمات الإنسانية في سوريا على القانون الجنائي الدولي ومعايير قبول الأدلّة في المحاكم، ولدى منظّمة "محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان" برنامج فريد للتوثيق الاحترافي الطبّي القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان على أساس برتوكول اسطنبول.[١٩] وتبني رابطة "عائلات سيزر" آليّات للتواصل مع الضحايا والشهود وبناء علاقات ثقة معهم.

ويعدّ تنظيم التعاون وتبادل الخبرات بين منظّمات حقوق الإنسان السورية جزءاً أساسيًا من استراتيجيات التوثيق. إذ حاولت هذه المنظّمات تشارُك البيانات والأدلّة المادية والرقمية، التي تساعد في بناء ملفات القضايا الجنائية.[٢٠] وبنت تحالفات فيما بينها مثل الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان في سوريا،[٢١] وفريق التنسيق من أجل العدالة الانتقالية.[٢٢]

من دون إنكار تأثير التمويل على الأولويات وعمليّات التنظيم الداخلي، يمكن ملاحظة كيف تمركزت هذه المنظّمات في ظل واقع سياسي مُعقّد ولاعبين مختلفين، وبنت تحالفات وشبكات فيما بينها ومع المنظّمات غير الحكومية الدولية أيضاً،[٢٣] مشكّلة "شبكات مناصرة عابرة للحدود"،[٢٤] بحيث يوفّر هذا التشبيك "هيكليّات لفُرص دولية" تتفاعل مع هيكليات لفُرص سياسية محلّية (Sikkink، ٢٠١٥، ١٥٥). ويعدّ تبادل المعلومات والبيانات مقابل تقديم الدعم القانوني والسياسي والمالي للجهات السورية قلبَ هذه العلاقة، التي لا تخلو من الإشكاليات، أهمّها التنافس بين منظّمات حقوق الإنسان السورية لنيل «رضاها" والتوجّس المتبادل من تسييس المعلومات.

الشبابيك السياساتية

من المفترض أن يلعب القضاء الوطني دورًا مفصليًا في ملاحقة مرتكبي الجرائم الخطرة ومنع الإفلات من العقاب، لكن من الثابت أن معظم الدول التي شهدت جرائم حرب وجرائمَ ضدّ الإنسانية، ليست في وضع يمكّنها من أداء هذه المهمّة، إمّا بسبب غياب الإرادة السياسيّة أو لعدم أهلية النظام القضائي للقيام بمحاكمات عادلة (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣، ص.١٦). وبالتالي فإن الملاحقات القضائية في البلدان الأجنبية هي الخيار الأجدى في غياب تعاون السلطة وارتهان أطراف المعارضة لأجندات إقليمية (لاتايمر وآخرون، ٢٠١٥، ص. ٣٠). ومن ثم يتجلّى جوهر عمل المنظّمات المدنية برفض سياسة الإفلات من العقاب، كسياسة شبه مُمنهجة في الصراع تمّ تبنّيها من قبل أطراف عدّة، وربّما يتمّ غضّ النظر عنها في المجتمع الدولي، خصوصاً أن عدد الجناة والجهات المتورّطة والميليشيات والحروب بالوكالة كبير جداً في سوريا، ما يوحي أن إجراءات تمكين الضحايا من الوصول للحقيقة والعدالة لن تكون ضمن أي محادثات سياسية.

[١٩] بروتوكول اسطنبول (دليل التحقيق والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) هو معيار الأمم المتحدة للتدريب على مقابلة وفحص الأشخاص الذين يدعون تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، وللتحقيق في حالات التعذيب المزعوم، وللإبلاغ عن هذه النتائج إلى السلطة القضائية وأي هيئة تحقيق أخرى.

[٢٠] أنظر: اتفاقية تعزيز العمل الحقوقي والإنساني المشترك في سوريا. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. https://bit.ly/٢TTmjbc

[٢١] هي ٥٠ منظمة وهيئة حقوقية تعمل على نشر ثقافة العدالة الانتقالية من خلال إرساء مبدأ المسؤولية والمحاسبة و ضمان عدم الإفلات من العقاب»

[٢٢] "يعمل على تنسيق الجهود بهدف بناء مشروع موحد لقاعدة بيانات التوثيق"

[٢٣] تشمل هذه الشبكات، اللجنة الدولية للأشخاص المفقودين (ICMP)، المركز الدولي لتطبيق حقوق الإنسان (CEHRI) في فيينا، والمركز الأوروبي لحقوق الإنسان والحقوق الدستورية (ECCHR) في برلين، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRF) والمنظمة العالمية ضد التعذيب وتحالف المحكمة الجنائية الدولية. ومنظمة العفو الدولية ومجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة في المراحل الانتقالية

[٢٤] الشبكات المناصرة العابرة للحدود هي "تلك الجهات الفاعلة التي تعمل دوليًا على مسألة معينة والتي تجمع بينها قيم وخطاب مشترك وتبادل وثيق للمعلومات والخدمات". للمزيد، انظر: Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics (Ithaca: Cornell University Press, ١٩٩٨), p٨٩

النتائج السياسية

على مستوى الديناميكيات السياساتية على المدى القريب: تشكّل هذه الجهود تأكيداً على دور المجتمع المدني السوري القانوني في تشكيل السياسات لا تقديم المعلومات فحسب، والحفاظ على مركزية الجهات المحلّية الحقوقية التي تعدّ راهناً واحدة من القلاع الأخيرة للمقاومة السلمية. من جهة أخرى، تبقي هذه الحملات قضية المساءلة حيّة وتصعّب عملية تجاهلها أو تهميشها في المفاوضات لصالح اتفاقات مصالحة بين مجرمي الحرب. وعلى المدى البعيد، تضع هذه الجهود الحقيقة والمحاسبة والإنصاف كأسس للعدالة المستقبلية، والإصلاح المؤسّساتي الحقوقي وخصوصاً القضائي في صلب الإصلاح السياسي. ويمكن النظر إليها كإجراء استباقي سياساتي لمنع سيطرة مؤسّسات الدولة، الحالية أو المؤسّسات الجديدة، على عمليات العدالة الانتقالية.

دروس مستفادة

بقي التشكّك من جدوى هذه الدعاوى قائماً، وعلى الرغم من أن مذكّرات التوقيف لها قيمة رمزية كبيرة، لكن من غير المحتمل أن تؤدّي إلى اعتقالات، ومن غير المتوقع أن يليها أي تغيير جوهري في السياسات الحقوقية في سوريا. لكنها تحمل رسالة جوهرية عن ضرورة وإمكانية إنفاذ آليّات المحاسبة وتحقيق نوع من المساءلة. بالتأكيد سينتهي الصراع العسكري في سوريا يوماً ما، بمعزل عن النتيجة. من هنا، يبقى العمل الحقوقي اليوم هذه القضايا حيّة ومسموعة، وقد يستطيع أن يلعب دوراً يوماً ما في تشكيل سياسات عدالة انتقالية وطنية.

- القوالب المؤسّساتية لمنظّمات المجتمع المدني السوري هي التي منحت موضوع المساءلة قوته التنظيمية.
- في سياق يقدّم خيارات محدودة جدّاً للعدالة، يمكن أن يكون عمل المجتمع المدني النافذة الوحيدة للضحايا.
- العمل في منظّمات المجتمع المدني بين الداخل والخارج يستوجب بناء آليّات جديدة تمنح قوّة أكبر للمنظّمات المحلّية.

المراجع

أبو الدهب، نهى. (٢٠١٨). توثيق الأعمال الوحشية: «المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية». واشنطن: معهد بروكنجز.

أيوب، نزار. (٢٠١٥). النّزاع المسلّح في سورية، التّدخل الدولي الإنساني ومساءلة مرتكبي الجرائم الأشدّ خطورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
https://bit.ly/2Z2Y9NX

الكسيري، ريم. (٢٠١٨). «الآلية الدولية لجمع الأدلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا بين الطموح والواقع». المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية.
https://bit.ly/2MrmYSe

الفقيه، عبدالرشيد. (٢٠١٨). «حفر دؤوب على جدار الإفلات من العقاب». مواطنة لحقوق الإنسان. عدد تشرين أول. https://bit.ly/2QSkWYe

تشارني، كريغ وكويرك، كريستين، (٢٠١٤). "يجب محاسبة كل من ارتكب خطأ': وجهات نظر سورية حول العدالة الانتقالية". المركز السوري للعدالة. https://bit.ly/2Ij9l1X

لاتايمر، مارك ومجتهدي، شابنام وتاكر، ليانا. (٢٠١٥). «خطوة نحو العدالة: خيارات المساءلة الحالية للجرائم المرتكبة في سوريا في إطار القانون الدولي". لندن. مركز سيسفاير لحقوق المدنيين.

هانتر، إيميلي واسكندر غالاند، أليكسندر. (٢٠١٣). «تحقيق المساءلة في دول الربيع العربي: استخدام التكنولوجيا في دعم العدالة الجنائية في الجرائم الشنيعة التي ارتكبت في شمال أفريقيا والشرق الأوسط». سلسلة موجز السياسة الصادرة عن منتدى القانون الجنائي والإنساني الدولي FICHL رقم ١٥. https://bit.ly/2YYDJpk

«سورية: العدالة الجنائية على الجرائم الجسيمة في القانون الدولي». (٢٠١٣). هيومن رايتس ووتش. https://bit.ly/2MrHIcC

«هذه هي الجرائم التي نفرّ منها: العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية». (٢٠١٧). هيومن رايتس ووتش. https://bit.ly/2APC2kb

«اتفاقية تعزيز العمل الحقوقي والإنساني المشترك في سوريا». (٢٠١٨). المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. https://bit.ly/2TTmjbc

مذكرة المنظمات السورية العاملة في مجالات توثيق الانتهاكات والمساءلة والعدالة الانتقالية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص آلية الأمم المتحدة الجديدة للتحقيق والملاحقة القضائية (٢٠١٨). https://bit.ly/2ANBMlT

"نحو محاسبة وعدالة تنهي الافلات من العقاب في سوريا». (٢٠١٨). البيان المشترك لمنظمات حقوق الإنسان. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.
https://bit.ly/2qMkobB

تقرير ٨ سنوات من الثورة السورية (٢٠١٨). المرصد السوري لحقوق الإنسان.
https://bit.ly/2Xzlp5y

Bosmang Marieke. (٢٠١٢). "The NGO sector in Syria: an overview". International NGO Training and Research center. briefing paper ٣٠, June. UK.

Sikkink, Kathryn. (٢٠٠٥). People, Passions and Power: Patterns of Dynamic Multilevel Governance and the Insider-Outsider Coalition in Transnational Protest and Global Activism. Lanham. Rowman & Littlefield.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 11-0236
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub